المصدر: المستقبل اللبنانية
التاريخ : ٢٦ مـارس ٢٠٠٥

ترحيب بتقرير لجنة تقصّي الحقائق:
يؤكد صوابية الانتقادات ومواقف المعارضة

صدرت امس سلسلة مواقف مرحبة بتقرير لجنة تقصـــي الحقائـــق الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، معتبرة اته يؤكد صحة صوابية مواقف المعارضة.

حلو

ورأى عضو "اللقاء الديموقراطي"النائب هـــنري حلـــو ان التقريـــر "يتضمن جوانب واضحة ومذهلة تؤكد صوابية المواقف التي اتخذتها المعارضة منذ وقوع الجريمة".

وقال في تصريح امس: "ان القرار المتخذ من اعلى مرجـــع دولـــي حول القيام بتحقيق دولي مستقل يؤكد ان لبنان يعيش وسط شـــريعة الغاب الامنية والقضائية، خصوصا مع اصرار التقرير على الاشارة إلى أن الخطوات المتخذة من السلطات الامنية والقضائية اللبنانية لن تؤدي الى كشـــف اســـرار هـــذه الجريمة".

اضاف: "ان انكشاف كامل تفاصيل هذه الجريمة المروعة من خلال فريق تحقيق دولي والمساعدة فـــي تغيير الواقع الامني والقضائي الذي يعيش فيه لبنان منذ فترة طويلة، والذي لم تمر به حتى اكثرالـــدول ظلما وتسلطا، وهدم هذه السراديب المظلمة انما عندها فقط سيبدأ فجر لبنان الجديد بالظهور".

وسأل: "كيف ان رئيس الجمهورية بات مستعدا الآن للقبول بلجنة تحقيق دولية في وقـــت أصـــر هـــو وغيره طوال الفترة الماضية على اعتبار مطلب المعارضة هذا مرفوضا ويمس سيادة لبنان؟"، معتـــبرا انه "قد يكون من الافضل للمسؤولين تدارك بعض مواقفهم الخاطئة، والعودة عن الخطأ فضيلة. ولكن لا بد من التذكير بان اخطاء لا بل خطايا عديدة لا تزال من دون تصحيح وابرزها خطيئة التمديد وخطايا تزوير الارادة الشعبية ان في المجلس النيابي او في الحكومة".

مخيبر

وقال النائب غسان مخيبر: يتبين مما نشر من التقرير مدى صحة الانتقادات التي كنا نثيرها بسبب سوء اداء الاجهزة الامنية واخطاءها الجسيمة الموازية لسوء النية في تعاملها مع التحقيق في جريمة اغتيـــال الرئيس رفيق الحريري وغيرها من الجرائم المماثلة في السابق، ما يثبت الحاجة بالتالي ا لى اقصـــاء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

جميع رؤساء هذه الاجهزة المقصرة وتعيين لجنة تحقيق دولية بصلاحيات كاملة".

وشدد على "ضرورة ان يتعاون لبنان بشكل كامل مع منظمة الامم المتحدة في المرحلة المقبلة والكشف عن التشكيك بجهودها وبجهود الدول الصديقة التي تسعى، بخلاف الهيمنة السورية، الى دعم استقلال لبنان وسيادته وقراره الذاتي الحر في ظل نظام ديموقراطي كامل"، مؤكدا انه "من ضمن المعارضة ليس هناك من مسعى الى استبدال الهيمنة السورية بأية هيمنة سياسية اخرى، وما الترحيب بالمساعدة الدولية سوى تأكيد على التعاون الذي بات ضروريا بين كل دول العالم الحر لمساعدة الشعوب المقهورة ودعمها في مساعيها لاستعادة سيادتها وارساء ادارتها السياسية على اسس سليمة من الديموقراطية وسيادة الحق والقانون الذي يحترم حقوق الانسان وينبذ الفساد".

"التكتل الطرابلسي"

واكد "التكتل الطرابلسي"، الذي يضم النواب محمد الصفدي ومحمد كبارة وموريس فاضل، ان التقرير "يضع لبنان امام حقائق جديدة: اولا: فقدان السلطة اللبنانية ثقة الشرعية الدولية بعدما فقدت ثقة الشعب اللبناني. ثانيا: ان الاتهامات الخطيرة للاجهزة الامنية بتحمل مسؤولية انعدام الامن والحماية والقانون، تؤكد الحاجة الى هيئة تحقيق دولية مستقلة. ثالثا: ان رئيس الحكومة المكلف مدعو لحسم موقفه سريعا، فاما ان يشكل حكومته او يعتذر عن التكليف، والا يكون متورطا في مخطط لضرب النظام الديموقراطي وادخال البلاد في فراغ دستوري".

وطالب رئيس مجلس النواب بالدعوة الى جلسة عامة لمناقشة قانون الانتخابات واقراره "لكسب الوقت واسقاط اي ذريعة بعدم اجراء انتخابات بحجة عدم وجود قانون"، مشيرا الى "ان الشعب اللبناني المتمسك بوحدته وحريته أثبت لنفسه وللعالم انه لا يحتاج الى اي وصاية خارجية من اي جهة اتت، وهو قادر على اقامة نظامه السياسي الديموقراطي عن طريق الانتخابات، كما انه قادر على حل كل مشكلاته الداخلية بالحوار بعدما نبذ السلاح ولغة الحرب الى غير رجعة".

ترو

ولاحظ عضو "اللقاء الديموقراطي" النائب علاء الدين ترو ان التقرير "يدل الى الاهمال والتخبط الذي وقعت فيه الاجهزة الامنية والمسؤولون السياسيون".

وقال "جاء هَذا التقرير لينتج عنه في ما بعد لجنة تحقيق دولية وبعدها محكمة خاصة بهذه الجريمة التي ستطاول كل متورط ومتواطئ ومنفذ في هذا الاغتيال الذي طاول علماً بارزاً في لبنان والوطن العربي، والوقائع التي سردها التقرير تستدعي من السلطة فوراً الموافقة على لجنة تحقيق دولية وعلى إقالة قادة الاجهزة الامنية حتى تتسنى محاكمتهم وإعلان الحقيقة للشعب اللبناني وللعالم".

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

السعد

واكد عضو "اللقاء الديموقراطي" النائب فؤاد السعد ان ما لم تقله لجنة تقصي الحقائق ستقوله لجنة التحقيق الدولية في الاسابيع المقبلة.

وقال لـ"المركزية": "ان التقرير الذي صدر امس (الاول) يدين بوضوح النظامين اللبناني والسوري واجهزتهما على "الاهمال المنظم" من الاجهزة الامنية اللبنانية والتسبب "بالتوتر الامني" في لبنان من الاجهزة السورية. بالنسبة الى الاجهزة والحكم فالاهمال بالتحقيق اللبناني كان معيباً وإخفاء معالم الجريمة ورفع سيارات موكب الرئيس الحريري واختفاء السيارة المفخخة عمل مشبوه، فضلاً عن انعدام الحماية اللبنانية والسورية معاً للرئيس الحريري وللنائب وليد جنبلاط، وذلك بالرغم من التهديدات التي وجهت لهم علناً. وكأن هدف السلطتين كان تعمّد عدم التوصل الى نتيجة في التحقيق، وقد اصبح من الضروري والمحتم انشاء لجنة تحقيق دولية ذات صلاحيات موسعة بامكانها التحقيق مع اي مسؤول لبناني او سوري مهما علا شأنه".

اضاف: "غير ان عمل اللجنة الدولية يتطلب تغييراً لهرمية الاجهزة الامنية، وفقاً لما نص عليه التقرير. وبالرغم من ان صلاحية لجنة الاستقصاء تنحصر في جمع المعلومات وليس في توجيه الاتهامات فان التقرير يحتوي على ما يكفي لذلك.

وعلى كل، ما لم تقله لجنة تقصي الحقائق، ستقوله لجنة التحقيق الدولية في الاسابيع المقبلة، وستحكم بموجبه المحكمة الدولية في الاشهر المقبلة وفقاً للقرار ١٥٦٦. اما السلّطتان، فالاغتيالات وراءهما والمحاكمات امامهما".

معوض

ولاحظت النائب نايلة معوض "ان التقرير يثبت موضوعياً قناعتنا بأن السلطة الامنية المشتركة اللبنانية ــ السورية هي المتهمة باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري".

أضافت: "ان التحقيق الذي كانت تدعيه الدولة الامنية المشتركة معيب ولا يمكنه الوصول الى الحقيقة في وجود قادة الاجهزة الامنية الحاليين"، مجددة المطالبة بـ"رحيل هؤلاء القادة وبتحقيق دولي لأن لا حقيقة بدونه". وشددت على "ان الخلاف مع الدولة الامنية ينحصر في المسؤولية التي اكد عليها التقرير الدولي، اي مسؤولية التحريض والفلتان الامني اللذين سبقا اغتيال الرئيس الشهيد والاخفاء الممنهج للدلائل بهدف طمس الحقيقة".

توينى

ورأى عضو "لقاء قرنة شهوان" جبران توينى ان هذا التقرير يشكل "ادانة مباشرة للسلطتين اللبنانية والسورية، على الاقل على مستوى التوتر السياسي المسؤولة عنه سوريا واعوانها مما يهيء الاجواء لمثل عملية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وكذلك على مستوى التقصير الامني المتجسد في عدم ارساء الامن او التقصير المنظم على مستوى مجريات التحقيق".

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اضاف: "عندما نقول التقصير المنظم، فاننا نعني التقصير المتعمد، وخصوصا ان التقرير اشار الى ادلة كثيرة اخفيت او دمرت او اتلفت. كذلك فان التقرير واضح لجهة تأكيده ان طريقة العمل بين الاجهزة الامنية غير منسقة، وان هذه الاجهزة تعمل انطلاقا من ولاء لاشخاص ولا تقوم بعمل امني تقني منظم"، مشيرا الى ان "كل هذه الوقائع تثبت ان السلطة ومسؤولي الاجهزة يتحملون النتائج المترتبة عن عدم الحفاظ على الامن اولا، والتقصير في السعي الى كشف الحقيقة ثانيا. وبالتالي فانه كان على هؤلاء المسؤولين المبادرة الى تقديم استقالتهم، او كان يجب ان يقالوا".

ولفت الى ان التقرير "يثبت مرة اخرى ان الدولة اللبنانية تعاطت بخفة مع عملية الاغتيال التي تعرض لها الرئيس الشهيد رفيق الحريري، علما ان هذه العملية هي من اخطر العمليات،ان في ذاتها او في تداعياتها السياسية والتي تشبه الزلزال"، متسائلا "لماذا هذا التعاطي المميز باللامبالاة والخفة المتعمدتين؟ ولو ان السلطة تأثرت حقا بالجريمة فلم لم تتعامل معها بجدية اكبر؟ وهل صحيح بالتالي ان السلطات الامنية والقضائية بذلت ما في وسعها لاكتشاف الحقيقة؟".

وختم قائلا: "ان مجرد التفكير في هذه الاسئلة يقودنا الى الاستنتاج ان المعارضة كانت محقة في مطالبتها بإقالة قادة الاجهزة الامنية وبتحقيق دولي وبمحاكمة دولية للمرتكبين والمتواطئين والمقصرين، وان هذه المطالبة لم تكن تحمل اي نوع من انواع التجني، لان السلطة بممارساتها الخاطئة، هي التي جعلت الناس يفقدون ثقتهم بالقضاء وبالاجهزة الامنية، بل بالسلطة اللبنانية الفاقدة شرعيتها، انطلاقا من فقدان الناس اي ثقة بها وبرموزها وبممارساتها".

اده

ورأى عميد حزب الكتلة الوطنية اللبنانية كارلوس اده "ان مضمون التقرير لم يشكل مفاجأة كبرى للبنانيين، بل جاء متوافقا مع منطق الامور وواقع الحال الذي يعرفه كل لبناني لجهة فشل الاجهزة الامنية اللبنانية في تأدية مهامها وسيطرة الاجهزة الامنية السورية عليها، وهو ما كنا دائما نحذر منه لجهة عدم قيام تلك الاجهزة بالمهمات المنوطة بها، بل انشغالها بالتدخل في الحياة السياسية اللبنانية بتفاصيلها كافة، وذلك بتوجيه ورعاية مباشرين من الاجهزة السورية".

واعتبر "ان التقرير يحسم نهائيا موضوع تحقيق مطلب اساسي للمعارضة اللبنانية لجهة تشكيل لجنة تحقيق دولية كاملة الصلاحيات، والذي واجهته السلطة بالرفض المطلق في ما مضى. وما مواقف رئيس الجمهورية ووزير الداخلية المتراجعة عن الموقف السابق الا اشارة اضافية الى ضعف وانهيار تلك السلطة وعجزها".

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية